

## جامعات

# كلية العلوم - 4: اعتراض لحماية من لا ظهر لهم

فانت الحاج

يللم أساتذة من الجامعة اللبنانية أنفسهم لمواجهة نهج «الاستقواء» الذي يبقى أساتذة غير محظيين سنوات طويلة في التعاقد، في حين يجري «تنقيح» آخرين لم تقومهم لجان علمية ومجالس أكاديمية، لكنهم يدخلون إلى الجامعة منذ البداية كمشاريع متفرغين ورؤساء أقسام على حساب من لهم سنوات في الانتظار.

في 13 تشرين الأول الماضي، بدأ أساتذة من كلية العلوم - الفرع الرابع (زحلة) حركة اعتراضية ضد إضعاف الموقع الأكاديمي للجامعة اللبنانية وابتزاز أساتذة غير محظيين سياسياً وطائفيًا، وفقاً لما تقتضيه الظروف وتبعاً لشخصية الأستاذ.

حدث ذلك في اليوم الدراسي الأول، حيث امتنع الأساتذة المعترضون عن دخول الصقوف، تضامناً مع أستاذ متعاقد، زميل لهم، منذ 9 سنوات في قسم الرياضيات التطبيقية (المعلوماتية) هو غسان العربي الذي فوجئ بسحب 240 ساعة من نصابه وإعطائها لأساتذة جدد، ومن ثم «ارضاؤه» في وقت لاحق بـ 60 ساعة في مواد سوف تلغى في العام المقبل مع ورشة تحديث المناهج. كذلك أسندت للعربي مواد جديدة قبل بدء العام الدراسي بساعات، إذ تسلّم برنامج التعليم عند الحادية عشرة ليلاً، فيما الحصة تبدأ في اليوم التالي عند الثامنة صباحاً.

يومها، فشل الأساتذة المضربون في عقد جمعية عمومية يشرحون فيها موقفهم من خرق القواعد الأكاديمية والإدارية في كليتهم، إذ طلبوا من ممثل الأساتذة الدعوة إلى الجمعية بحضور

عارضين ينتقدهم وزير الأشغال. رغم ذلك، لم تكن إدارة المناقصات قادرة على اتخاذ أي إجراء، بل هي كانت مقيدة بقرار مجلس الوزراء الرقم 14 الصادر بتاريخ 2016/4/12 والذي يشير إلى «تكليف وزارة الأشغال العامة والنقل القيام باستدراج عروض عبر إدارة المناقصات وفق دفتر الشروط الذي أعدته اللجنة المشتركة المشكلة خصيصاً لدراسة موضوع تنفيذ مشاريع رفع مستوى الحماية الأمنية في مطار بيروت الدولي». أكثر من ذلك، نص القرار على أن يكون ممثلو الوزارات والأجهزة التي شاركت في اللجنة، بالإضافة إلى ممثل عن الجمارك، أعضاء في لجنة فحص العروض، وتضمن أيضاً تقصيراً للمهل (مهلة) تبليغ العارضين بجلسة التلزم إلى 15 يوماً، قبل أن يصدر قرار ثان في 2016/5/19 يقلصها إلى خمسة أيام! كل هذه المخالفات لقانون المحاسبة العمومية لم تكن كافية لإثارة الشبهات حينها، إذ إن الغطاء السياسي في لبنان هو الأقوى والأكثر نفوذاً وفعالية، وهو ما كان يمنع إلغاء أو تأجيل المناقصة. حتى إن الاعتراضات التي قدمتها أربع شركات على هذه التلزميات لاستبعادها عن الصفقة أو دعوتها للمشاركة في صفقة لا تدخل ضمن اختصاصها، كانت تنتظر صدور قرار بشأنها من قبل مجلس شوري الدولة، إلا أن الثقة بتنفيذ قرارات هذا المجلس باتت معدومة، فعلى سبيل المثال، إن القرارات الصادرة عن المجلس بشأن الأشغال التي لرمتها وزارة الأشغال لم تنفذ ولا سبيل لتنفيذها. وهذا الأمر كان لافتاً بالنسبة إلى تدخل الرئيس بري، إذ إن تلزميات «امن المطار» وحدها التي استحوذت على اهتمامه وهو لم يتدخل ليمنع تلزميات مشبوهة أكثر وضوحاً، مثل المرحلة الأولى من مرفأ عدلون حين الغيت المناقصة واستبدلت باستدراج عروض محصور، والمرحلة الثانية أيضاً التي نفذت بواسطة استدراج العروض أيضاً. كذلك لم يعلق بري على تمرد وزارة الأشغال على القرارات القضائية الصادرة عن مجلس شوري الدولة بشأن تلزميات عدلون، وتلزميات مواقف المطار أيضاً.

## مسرح

# المفتقدون والمخفيون قسراً: الجرم الذي لم يلتزم

فيان عقيقي

خلال 26 عاماً، لحقت فترة الحرب اللبنانية، بقيت بعض الجمعيات المحلية وأهالي المغفودين، حصرًا، يطالبون بالعدالة لأبنائهم وكشف مصيرهم، إن كانوا أحياء فيعودون إليهم، وإن توفوا بأن يحصلوا على قبر لهم. بعد 26 عاماً من النضال ما زالت النية السياسية لإنهاء هذا الملف مفقودة، وما زالت قضية المعتقلين والمخفيين قسراً والمغفودين تراوح مكانها، لكن الإصرار، أو بالأحرى الأمل، بمعرفة مصير 17419 مواطناً لبنانياً، لم يمت.

انطلاقاً من ضرورة إحقاق العدالة الانتقالية، عرضت منى مرعي نصاً مسرحياً بعنوان «بهيدي اللحظة بالذات» من تنظيم جمعية «لوغوس»، حول قضية المغفودين والمخفيين قسراً، في مدرسة الحبل بلا دنس في الجعيتاوي. يستند العرض إلى وقائع حقيقية تدور أحداثها في أماكن وتواريخ مختلفة، وكلها لها دلالاتها، بعضها عن العنور على مقابر جماعية وأخرى عن أحداث خطف تكرر خلال الحرب وغيرها من أخبار صحف ووقائع لم توصل إلى معالجة جدية ونهائية لهذا الملف، لتعود دائماً إلى مكان واحد، عبارة عن مقبرة جماعية في أطراف بلدة عيتا الفخار في أحد المراكز السابقة لتنظيم حركة فتح - المجلس الشوري، وتضم جثتين، الأولى لأليك

عميد الكلية، إلا أن مجلس الفرع الذي يضم المدير ورؤساء الأقسام أثير مناقشة ما جاء في بيان المعارضين في اجتماع عقده في اليوم التالي للإضراب، من دون أن يفرج عن محضر الجلسة حتى الآن. تعرب الأساتذة المتفرغة في الكلية وفاء نون عن اعتقادها بأن المعنيين يتهربون من عقد الجمعية العمومية كي لا يفتضح أمرهم، إذ سيعمد كل صحيح أن ما حصل مع العربي.

كان شرارة الاعتراض، إلا أن القضية، بحسب نون، تتخطى وضعها في الإطار الشخصي وتصويرها على أنها تتعلق بسحب ساعات بعض الأساتذة أو تعديلها في فرع واحد أو كلية واحدة من كليات الجامعة، «فتواصلنا مع زملاء لنا في فروع أخرى لكلية العلوم

وفي كليات أخرى في الجامعة يظهر لنا بأن ما يحصل نهج متبع في كل مكان، ونجري حالياً محاولة تعميم حركتنا على كل الجامعة ولملة الأساتذة غير المحظيين». ماذا يحصل فعلاً؟ يشرح المعارضون كيف يتم التوقيع على إدخال أساتذة جدد وتوزيع أنصبة في بعض الأقسام، من دون إعلان للشواغر أو المرور على لجان علمية تدرس طلباتهم وقبل موافقة المجالس الأكاديمية أو حتى دراسة السير الذاتية لهم في اجتماعات قانونية لمجلس القسم الذي سيدرسون فيه. وتوضح نون أنه تم إدخال هذا العام 17 أستاذاً جديداً إلى فرع زحلة وحده، وأكثر من 25 أستاذاً في غضون سنتين، بـ 24 أو 60 ساعة. الألفت ما تقوله نون لجهة معالجة المشكلات بالمفرق، عبر «إرضاء»

الأستاذ بكم ساعة من جهة أو تهديده بأن هناك مئات الملفات التي تنتظر

التعاقد، إذا لم يرضخ للأمر الواقع. ما حصل مع العربي حصل أيضاً في العام الجامعي الماضي مع الأستاذة في قسم الفيزياء علوم عودة، إذ سحبت منها ساعات كثيرة بعد حرمانها من التفرغ في عام 2012، رغم مرور 9 سنوات على تعاقدتها مع الكلية.

في المقابل، يقلل رئيس قسم العلوم التطبيقية يوسف الأتات من حجم الاعتراض، إذ يضعه في خانة التحريض الطائفي والمذهبي الذي يقوم به أحد أعضاء مجلس القسم وهو خالد الصميلي، الذي يريد أن يدخل أساتذة من مناطق معينة ومن غير متخرجي الجامعة اللبنانية. أما بالنسبة إلى

مدير الفرع: لسنا مجلساً هلياً وقراراتنا تتخذ بالإجماع

العربي فبالإجراء بحقه، يستند، بحسب الأتات، إلى تعميم صادر عن الرئيس السابق للجامعة عدنان السيد حسين، وينص على أن لا يزيد عدد الساعات السنوية المسندة للمتعاقدين للتدريس بالساعة على 300 ساعة للأستاذ الواحد في مجموع الوحدات الجامعية، في حين أن مجموع الساعات التي يدرسها العربي في كليات العلوم والصحة والآداب والعلوم الإنسانية يوازي 675 ساعة. هنا يوضح العربي

لـ«الأخبار» أنه لا ينفك يبلّغ إدارة الفرع بأنه مستعد لترك الكليتين الآخرين وحصر نصابه الذي يخوله التفرغ في كلية العلوم حيث اختصاصه (250 ساعة على الأقل)، إلا أن الإدارة لا تقدم له هذه الضمانة سلفاً، ما يجعله يعيش قلقاً يضطره إلى اللهاث وراء ساعات في مكان آخر، وما حصل هذا العام دليل على أن «قلقي مبرر».

من جهته، لم ينف مدير الفرع ابراهيم بوملهب عدم إعلان الشواغر، إلا أنه يوضح أن الأساتذة المستعان بهم حديثاً أتوا البنا من كليات أخرى في الجامعة وخضعوا للجان العلمية فيها. وبلغت إلى أن مجلس الفرع الذي يوافق على التعاقد هو مجلس أكاديمي وليس مجلساً ملئاً، ويأخذ قراراته بالإجماع وليس بالتصويت. ويعزو بوملهب التأخير في توزيع المواد والأنظمة إلى ورشة إصلاح المناهج.

لا يوافق المعارضون على هذا الكلام «فمن تابع تعديل المناهج والمقررات يعلم أن آخر التعديلات على بعض المواد، وهي طفيفة، كانت في أواخر شهر آب، وكان هناك متسع من الوقت لتوزيع الأنصبة والمواد».

أما الصميلي فقد انحصر اعتراضه على عدم دعوته إلى اجتماعات القسم منذ تسلم الأتات رئاسته في بداية العام الدراسي الماضي، وتحدث عن أخذ أساتذة جدد في مادة الإحصاء التي يدرسها منذ 21 عاماً وهو الوحيد المختص من أعضاء مجلس القسم في هذا المجال، من دون تسليمه السير الذاتية للأساتذة الذين أدخلوا منذ الفصل الثاني في السنة الماضية والفصل الحالي من دون معرفته وموافقته.

## اخبار

### عمال «الإيدز روك» يعتدون على ناشطين في الرملة البيضاء

تعرّض عدد من الناشطين المعتصمين عند شاطئ الرملة البيضاء، حيث تجري أعمال الجرف والردم استكمالاً لمشروع «الإيدز روك»، أمس، للضرب على يد عمال الورشة القائمة هناك. وذلك بعد إشكال حصل بين الناشطين والعاملين على خلفية مطالبة الناشطين «بعدم رمي مخلفات الردم على العقارات التابعة للملاك العمومية البحرية». يقول المحامي واصف حركة في اتصال مع «الأخبار»، إن الناشطين الذين لبّوا دعوة حملة «بدنا نحاسب» إلى الاعتراض والاحتجاج في الموقع، طلبوا من العمال عدم التعدي على الملك العام البحري عند الشق المتعلق بالأماك العمومية». لافتاً إلى أن الناشطين لم يتدخلوا بالعقارات التي يُزعم أنها ملك خاص، والتي يجري عليها المشروع. التعديت التي يقصدها الناشطون تتمثل برمي مخلفات الأعمال على الشاطئ، فضلاً عن تجاوزهم التراخيص التي حدّدت لهم المساحات الواجب إشغالها، على حد تعبير حركة. يُضيف الأخير أن هناك ناشطاً تعرّض لإصابة في عينه، لافتاً إلى أن هناك ملفات قضائية ستتابع لدى القضاء تتعلق بملف الأملاك العامة عموماً وملف الاعتداء على الناشطين خصوصاً. وتساءل حركة عن دور مفرزة الشواطئ في لجم التعديت على الشاطئ بهذا الشكل. من جهتها، دعت حملة «بدنا نحاسب» إلى اعتصام اليوم أمام موقع المشروع، عند الساعة مساءً، احتجاجاً على التعديت التي يشهدها الشاطئ.



القادري عام 2015. فيما اعتبر مؤسس جمعية لوغوس زياد عبس أن «هناك فرصة تاريخية مع انطلاق العهد الجديد مع رئيس جمهورية لطلما كان من أكثر المتزمنين بقضية المخفيين قسراً، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، لإقفال الملف بعد معالجته، وتشكيل الهيئة العليا لتابعة قضية المخفيين قسراً، وإنشاء بنك الـDNA، واستبدال وثيقة الوفاة للمخفيين بوثيقة تتركهم أحياء، لتشريع وجودهم في المعاملات القانونية وتشريع البحث عنهم ومعرفة مصيرهم».

لا اعتراف بالأخطاء إذ لا مصالحة. لا توبة إذ لا غفران. لا كشف عن مصير المغفودين والمخفيين والمعتقلين قسراً إذ لا سلم. لا عدالة إذ لا سلام، حتى ولو سكتت أصوات المدافع والراجمات، وفككت حواجز القتل والخطف على الهوية. وهذا ليس من باب نكث الماضي ونكث الجراح، وإنما هو فعلٌ بديهي في كل الدول التي شهدت حروباً أهلية، وأنشأت لجان عدالة وحقيقة ومصالحة للاعتراف بالأخطاء والجرائم وجبر الأضرار والاعتذار من الضحايا وتكريم الشهداء وكشف مصير المغفودين تمهيداً للتطّلع إلى المستقبل. ولبنان ليس استثناءً نظراً لإرثه المثقل بانتهاكات حقوق الإنسان والقانونين الدولي والإنساني، وطالما هناك 17419 مفقوداً ومخفياً قسراً.

كوليت الصحافي البريطاني الذي اختطف عام 1986، والثانية لعسكري ببدلة مرقطة لم تعرف هويته حتى اليوم. فدفنت السلطات البريطانية مواطنها وكزمتها، فيما بقيت الجثة الثانية التي رافقته 23 عاماً تحت الأرض مجهولة الهوية بحجة عدم نكذ الجراح وحفاظاً على السلم الأهلي.

كان من المفترض حضور رئيس جمعية «سوليد» غازي عاد لتكريمه على نضال أطلقه منذ عام 1989 لكشف مصير المغفودين، إلا أن المرض الذي تملكه منذ أسابيع حال دون ذلك. رغم ذلك لم يخل النقاش الذي تلا العرض من إصرار أهالي المغفودين على المطالبة بمعرفة مصير أبنائهم وأقاربهم، رغم دعوة أحد الحاضرين لهم لنسيان الماضي وفق مبدأ «عفا الله عما مضى»، يؤكد هؤلاء أن «لا نية لهم للانتقام، وأن المطالبة حقٌ مقدس لهم، لم يردعهم شيء عنه حتى خلال فترة الوصاية السورية وفترة الاحتلال الإسرائيلي». وبحسب رئيس المركز اللبناني لحقوق الإنسان وديع الأسمر «المطلوب إرادة سياسية جدية لحل هذه القضية والطريقة الأسرع تكمن إما بإقرار المرسوم المقدم إلى مجلس الوزراء من شكيب قرطباوي حول قضية المغفودين والمخفيين قسراً عام 2011، أو بإقرار مشروع القانون المقدم إلى مجلس النواب من النائب غسان مخيبر وزياد

## الملوث

مخبرية كانت قد أجريت للمتحج والطحين الموجود في العنابر والتي «تبيّن أن عملية الطحن في المطاحن غير سليمة مئة في المئة وما زال ينتج منها شوائب، كما أن الطحين المذكور لم يكن صالحاً أصلاً للاستهلاك البشري». وهو ما كانت قد اعترضت عليه الجهة المستدعي بوجهها، قبل يومين، بحجة عدم «وجود تقرير علمي جديد يثبت وجود الشوائب في القمح والطحين موضوع الاعتراض». وعلى هذا الأساس، كلف القاضي الخبيرة القضائية بأخذ العينات.